المصدر: الشرق الاوسط
التاريخ : ٢٤ اكتوبر ٢٠٠٥

تقرير ميليس.. وما يمهد له

إياد أبو شقرا

الكل توقع بعض ما جاء فيه أو كله، والكل بدا وكأنه أخذ على حين غرة.
..من الارتباك، إلى الامتعاض، إلى التساؤل المشكك، بدا أن إعلان نص التقرير ــ وهنا أيضاً مجال للتساؤل أي نص نعني؟ ــ افتتاح مرحلة أكثر منه نهاية تحقيق. للتحقيق، بظروفه وخلفياته ولاعبيه المحوريين ورعاته الأساسيين، أبعاد سياسية بقدر ما له من مضامين قانونية جنائية، وهذا أمر مفهوم، بالنظر إلى أن هدف الاغتيال رجل سياسة بارز كان لا بد أن يؤثر تغييبه على سياسة لبنان.... وما هو أوسع نطاقاً من لبنان.

رفيق الحريري كان حالة شبه استثنائية في ما يمثله ويؤديه محلياً وإقليمياً. وكان تغييبه قرارا خطيرا بكل المقاييس بصرف النظر عن وجهة «القرار الظني» الذي خرج به المحقق الدولي.

طبعا في صميم مبادئ العدالة، أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته. والمحقق ميليس ليس من الناحية التقنية في موقع الادعاء العام، ناهيك من انه لم يتقرر بعد ما إذا كانت أي محاكمة موعودة في جريمة اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه ستترك للقضاء اللبناني أو لمحكمة دولية.

وطبعاً ثمة جهات تريد الإدانة والتجريم ليس اليوم أو غداً.. بل البارحة.. قبل صدور التقرير. وهذه الجهات لديها حساباتها الخاصة وإن كانت كبيرة الحجم إلى درجة تصيب ذراتها الجميع. وطبعاً الجاني الذي أعد لجريمته بعناية كان يدرك تماماً ما يريد، ويحرص على ألا يرتكب هفوات هنا وهناك تكشف هويته. وبالتالي من المفهوم أن تأتي الجريمة معقدة العناصر بالشكل الذي نراه. فأصلاً يستحيل على أجهزة الاستخبارات ــ وقاتل رفيق الحريري حتماً جهاز استخباراتي ما ــ أن تترك الطريق ممهداً لفضحها بسهولة.

في هذه العجالة، كاتب هذه السطور ليس من أهل القانون، وعليه ينبغي ترك المآخذ والمستمسكات القانونية للمرجعيات المتخصصة المؤهلة للخوض في مسألة أين

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أصاب التقرير إذا كان أصاب، وأين أخطأ إذا كان أخطأ.
ولكن على الجانب السياسي الأمر مختلف. فثمة تغييرات مطلوبة شعبياً ودولياً داخل لبنان، وثمة تغييرات مطلوبة دولياً، وربما شعبياً أيضاً داخل سورية.
في لبنان يستحيل، منطقياً، تجاوز المحطة الحالية من الحالة السياسية بوجود رئيس الجمهورية وسط تراكم الغبار على «العائلة الأمنية» التي نمت وترعرعت في ظله خلال سنوات توليه قيادة الجيش ثم رئاسة الجمهورية. ولكن الرئيس باق طالما تمتع بدعم ثلاث جهات لبقائه:
ــ البطريرك الماروني، الحريص على أن يبقى المنصب معبراً عن الخيار الماروني الحر. وهذا الموقف تعزز بعد الانتخابات النيابية الأخيرة، التي رأى فيها البطريرك أن اغلبية النواب السنة فرضت مرشحها لرئاسة الحكومة، وأغلبية نواب الشيعة فرضت مرشحها لرئاسة مجلس النواب. فكيف يجوز للآخرين مقاسمة المسيحيين الموارنة «حق» اختيار رئيس الجمهورية.
ــ النائب العماد ميشال عون، الذي يعتبر أنه وحده يصلح للمنصب، بالنظر إلى أنه «الزعيم المسيحي الأول»، والسياسي «الأنظف»، والقيادي «الوحيد الذي له برنامج»، وهذا من دون أن ننسى ما تكرم به أحد أعوانه في الأسبوع الفائت عندما طمأن مناصري حزب «التيار» إلى أن «التيار» يتمتع بدعم أقوى «لوبي» في الولايات المتحدة. (مع أن من يعرفون أميركا يعرفون أن اللوبي الأقوى حالياً في واشنطن هو «اللوبي الليكودي»!!!).
ــ القوى الشيعية الرئيسية وعلى رأسها «حزب الله» وحركة «أمل»، التي ترى أن رئيس الجمهورية (الماروني) كان متفاهماً معها ومحترماً مطالبها منذ بداية عهده. وهي تخشى من جهة معاقبته على ذلك، ومن جهة ثانية تحويل البعض جريمة اغتيال الحريري إلى ذريعة لضرب التحالفات الاقليمية الاستراتيجية لهذه القوى.
ولكن ماذا عن سورية؟
الواضح أن حتى غلاة التحريض على دمشق، والمتحمسين لتأديبها وتحجيم طموحاتها، نراهم ضد فكرة تغيير النظام بالقوة. وباستثناء جماعات موتورة في الولايات المتحدة، فإن معظم التوجهات في واشنطن وتل ابيب وعواصم الغرب الأوروبي مع «سيناريو» يؤدي إلى انكفاء دمشق إلى داخل الحدود وتعايشها مع «سلام إسرائيلي ــ أميركي» في المنطقة. ولكن بالنسبة لدمشق ثمة مشكلتين مع هذا «السيناريو» هما: هل يستطيع النظام الذي بنى كل أدبياته ومنظومة شعاراته السياسية منذ جاء إلى السلطة.. ان يصمد ويبرر بقاءه إذا انقلب عليها؟ ثم ما هو الثمن الذي سيدفع لتسهيل حدوث الانقلاب.. إذا حدث؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية